

شغل، حرية، كرامة وطنية

طموح شباب تونس، لا يقف عند المسائلة من أجل الفساد

روبن كارنزا
محمد آزر الزواوي
فيفري 2020

رُوَيْدَكَ! لَا يَخْدَعَنَّكَ الرَّيْبُ *** وَصَحُوْهُ الْفَضَاءُ وَضَوْءُ الصَّبَّاحِ
فَفِي الْأَفْقِ الرَّحْبِ هُوَلُ الظَّلَامِ *** وَقَصْفُ الرُّعُودِ وَعَصْفُ الرِّيَّاحِ
حِذَا! فَتَحَّتْ الرَّمَادُ اللَّهْيُبُ *** وَمَنْ يُبْذِرُ الشُّوكَ يَجْنِ الْجِرَاحَ

— أبو القاسم الشابي، شاعر تونسي (1909-1934)،
من قصيدة "إلى طغاة العالم"¹

كيف يمكن للفساد والقمع أن يعززا الإفلات من العقاب

في مساء يوم 17 ماي 2017، سمع عامة التونسيون لأول مرة أحد أفراد عائلة بن علي يعترف بكيفية ارتكاب العائلة لجرائم فساد واسعة النطاق خلال ديكتاتورية بن علي التي دامت 24 عامًا - ثم اعتذر عن دوره في ذلك. كان عماد الطرابلسي، الذي قيل أنه أخ زوجة الدكتاتور المفضل، أول شاهد قدمته هيئة الحقيقة والكرامة التونسية (IVD) - (المعروفة بالفرنسية باسم *et Dignité Instance Vérité*) في الجلسة العلنية الخاصة بالفساد². مثلت الجلسة التي بثت مباشرة على شاشات التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي، لحظة محورية في تاريخ تونس والعدالة الانتقالية. فقد برهنت على الكيفية التي يمكن بواسطتها لهيئة حقيقة أن تساعد مجتمع خرج من مرحلة استبداد على فهم الكيفية التي مكنت الحكم الدكتاتوري الفاسد وهدم الرحمة من أن يحكم لمدة طويلة - ومن يجب أن يتحمل مسؤولية انتهاكاته.

في التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة، بين الجزء المؤلف من 206 صفحات خصّصت لدراسة الفساد، كيف استفاد بن علي وعائلته من سيطرتهم على القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وخاصة قطاعات السياحة والبنوك والمالية واستخراج الموارد الطبيعية في البلاد³. اكتشفت هيئة الحقيقة والكرامة أن بن علي "استولى" على السلطة التنظيمية للدولة في مجالات مثل انفاذ قوانين الجمارك (وهو ما ذكره عماد الطرابلسي بشكل مستفيض في الجلسة العلنية) وخصخصة مؤسسات الدولة. وفقًا للبنك الدولي - الذي أثير دوره في تمكين الفساد خلال الديكتاتورية، من قبل النشطاء، وناقشه بعضهم في هذه الورقة - استخدم بن علي القوانين القائمة وسن قوانين جديدة لخدمة مصالح أفراد الأسرة والمقربين من النظام ... إلى درجة أن هذه المجموعة من أصحاب الحظوة في الداخل كانت تستحوذ على أكثر من 21 في المائة من جميع أرباح القطاع الخاص في البلاد⁴.

جدول المحتويات

1	كيف يمكن للفساد والقمع أن يعززا الإفلات من العقاب
2	أهداف ومنهجية هذه الورقة
4	نطاق جهود مناصرة مكافحة الفساد بقيادة الشباب
5	مجهودات الدولة ذات العلاقة بمسار العدالة الانتقالية
6	ردود فعل الناشطين الشباب على التحكيم
7	السياسي والدولة ومحاولات الثورة المضادة
8	الشباب الذين لن يسامحوا
10	مجموعات الطلاب في مواجهة الفساد في الجامعات
11	مواجهة الفساد في قطاع الطاقة: قضية فسفاط قفصة
11	الفساد في قطاع الصحة العمومية
12	برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي والفساد في قطاع الفلاحة
13	الحركات الاحتجاجية في جزيرة قرقنة والكامور ومطالبتها بـ "العمل والحرية والكرامة"
14	استنتاجات وتأمّلات

1 "أبيات شعر للشاعر التونسي تلمح المحتجين العرب"، كل شيء تم دراسته، 30 جانفي 2011، www.npr.org/2011/01/30/133354601/Tunisian-Poets-Verses-Inspire-Arab-Protesters

2 "الجلسة العلنية العاشرة حول الفساد"، 22 ديسمبر 2017، www.ivd.tn/timeline/1oeme-audition-publique-sur-la-lang=fr/corruption

3 التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة، الجزء الثالث، "الفساد المالي والسطو على المال العام"، ديسمبر 2018.

4 "دراسة جديدة للبنك الدولي حول تفاصيل التلاعب بالقوانين المنظمة من قبل مسؤولي النظام التونسي السابقين" [نشرة صحفية]، البنك الدولي، 27 مارس 2014.

كيف أمكن للدكتاتورية الانخراط بحرية في مثل هذا الفساد الواسع؟ يكمن التفسير فيما وصفه أحد مؤلفي هذه الورقة بأن "كل منهما يعزز الإفلات من العقاب".⁵ يمكن للزعماء المستبدين ارتكاب الفساد دون عقاب لأنه يمكنهم ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان دون عقاب - والعكس بالعكس. فقد قتلت دكتاتورية بن علي النقاد والناشطين؛ وحرصت على الاعتقال والاحتجاز المطول والتعذيب والاعتداء الجنسي على المعارضين العلمانيين والإسلاميين؛ وانتهكت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية للآلاف التونسيين بشكل أقل عنفا ولكن بنفس القدر من القسوة. ومع ذلك، فقد أثنت مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على بن علي كقائد حدائي لأنه نفذ وصفاتهم الاقتصادية، ودعمته الحكومات الغربية لأنه كان حليفا لها في مكافحة الإرهاب.⁶ حتى منظمة الشفافية الدولية، عشية الثورة في عام 2010، "قللت من شأن" الفساد في تونس ولم تصف بن علي بأنه الديكتاتور الفاسد.⁷ وصف تقرير صادر عن لجنة حماية الصحفيين عام 2008 حكومة بن علي بشكل أكثر دقة بالقول: "تونس تريدك أن تصدق أنها دولة تقدمية تحمي حقوق الإنسان. إنها في الواقع دولة بوليسية تسكت بقوة أي شخص يتحدى الرئيس بن علي."⁸

شغل، حرية، كرامة وطنية
طموح شباب تونس، لا يقف عند
المسائلة من أجل الفساد

نبذة عن الكتاب

روبن كارانزا هو مدير برنامج عدالة جبر الضرر في المركز الدولي للعدالة الانتقالية. لديه خبرة في تقاطع العدالة الانتقالية والفساد. عمل على استعادة الأصول غير المشروعة للديكتاتوريين السابقين واستخدامها في جبر الضرر، وتطوير استراتيجيات لمتابعة المسائلة عن الفساد من خلال الكشف عن الحقيقة وكذلك الدعاوى المدنية والجنائية.

محمد أزر الزواري هو المسؤول القانوني في مكتب تونس للمركز الدولي للعدالة الانتقالية. حاصل على دكتوراه في قانون الاستثمار الدولي والتحكيم ويركز عمله على العدالة الجنائية والفساد في تونس. مارس في السابق، قانون التحكيم التجاري والاستثماري في تونس.

شكلت الانتهاكات التي استهدفت السلامة الجسدية والحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الذين قاموا بنظام بن علي علنا، بالتأكيد جزءا من انتهاكات حقوق الإنسان التي غذت الثورة التونسية. ولكن الانتهاك الذي حز في أنفس معظم التونسيين ووعوه تمامًا كان ذلك الذي أجبر بائع الفواكه العاطل عن العمل محمد البوعزيزي البالغ من العمر 26 عامًا على إضرام النار في جسده: انتهاك "حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية."⁹

وصف التونسيون هذا الانتهاك لحقوق الإنسان بانتهاك الكرامة،¹⁰ وهذا هو السبب في تسمية لجنة الحقيقة في تونس بلجنة الحقيقة والكرامة). بالنسبة للشباب التونسي الذي كان القوة الدافعة للثورة، يعني العثور على موطن شغل للحفاظ على الكرامة، وصون الكرامة يقتضي إنهاء الفساد الذي حرّمهم من فرصهم في كسب العيش. يعبر أحد الشعارات الرئيسية للثورة عن ذلك بوضوح: "شغلونا أو اقتلونا."¹¹ وبينما أسقطت الثورة الديكتاتورية، فإنه بالنسبة للشباب التونسي العاطل عن العمل الذي ساهم في اندلاعها، لا تزال الثورة في بدايتها.

أهداف ومنهجية هذه الورقة

بناءً على مشاركة المركز الدولي للعدالة الانتقالية منذ عام 2012 في مسار العدالة الانتقالية في تونس التي نظمتها كل من الدولة والمجتمع المدني، حدد المركز الدولي للعدالة الانتقالية منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب، والحركات الاجتماعية، ومؤسسات الدولة، وصناع القرار المشاركين في متابعة المسائلة عن فساد عهد بن علي، الذين يمكن للمركز أن يجتمع بهم أو يجري مقابلات معهم. ضبط المركز الدولي للعدالة الانتقالية مجموعة من الأسئلة التي ستطرح أثناء المقابلات، وهي تغطي دوافع الناشطين الشباب في مكافحة الفساد، والتحديات التي تواجهها مؤسسات مكافحة الفساد في التعامل مع الفساد المرتكب في عهد

5 روبن كارانزا، "النهب والألم: هل يجب أن تتعامل العدالة الانتقالية مع الفساد والجرائم الاقتصادية؟" المجلة الدولية للعدالة الانتقالية 2 (2008): 310-330.

6 كارين فايفر، "كيف أصبحت تونس والمغرب والأردن وحتى مصر" قصص نجاح "لصندوق النقد الدولي في التسعينيات"، تقرير الشرق الأوسط، رقم 210، إصلاح أم رد فعل؟ معضلات التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط (ربيع 1999): 27-23.

7 هانز باومان، "قتل الحكمة: لماذا قللت منظمة الشفافية الدولية من الفساد في تونس في عهد بن علي"، مجلة العالم الثالث الفصلية 38 عدد 2 (2017): 467-482 (World Third Quarterly).

8 لجنة حماية الصحفيين، "تقرير تونس: الظالم المبتسم"، 2008.

9 الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 993 (16 ديسمبر 1966)، 3، www.refworld.org/docid/3ae6b36co.html

10 عشية الثورة في عام 2010، بلغت نسبة بطالة الشباب الإجمالية 30 في المائة. حيث ارتفعت إلى 42 في المئة في العام التالي، في ظل حالة عدم اليقين في ظروف ما بعد الدكتاتورية. كانت هناك أسباب أخرى للاستياء في صفوف الشباب العاطلين عن العمل، 47 بالمائة من خريجي الجامعات الشباب عاطلون عن العمل. كانت بطالة الشباب في المناطق الداخلية غير الساحلية في البلاد - وهي المجتمعات المهمشة التي يمكنها السعي للحصول على جبر ضرر من الدولة بموجب قانون العدالة الانتقالية التونسي لعام 2013 - أعلى (حيث بلغت

32 في المائة) من تلك في المناطق الساحلية (22 في المائة) أو العاصمة (23 في المائة). محمد سيالة وناهد بن عمار، "ثورة تونس وبطالة الشباب"، المجلة الأوروبية للاقتصاد والمالية 1، لا 2 (2013): 39-50، www.eurasianpublications.com/pdf/ejocaf/3

11 جيليان كينستر دامور "خمنونا وإلاقتلونا (شغلونا أو اقتلونا): الشباب التونسي على الهامش"، الجزيرة، 16 يناير 2018، www.aljazeera.com/news/2018/01/kill-tunisia-youth-margins-180116180238426.html

بن علي، وتتعلق أيضا بالكيفية التي يرى بها أعضاء هذه المجموعات المختلفة العلاقة بين العدالة الانتقالية ونشاط مكافحة الفساد الذي يقومون به. اختار المركز الدولي للعدالة الانتقالية أيضا قضايا أو مسائل ذات صلة بالفساد المرتكب إبان كل من الحقبة الديكتاتورية والفترة التي عقيتها كسياق لتلك المناقشات، وصمم سلسلة من ورش العمل التي يمكن للمشاركين والأشخاص المرجعيين أن يقدموا خلالها أو يسألوا أو يشرحوا الاستراتيجيات التي استخدموها والتحديات التي يواجهونها.

تلخص هذه الورقة تلك المناقشات والمقابلات، وليس المقصود منها أن تكون تقريراً شاملاً عن الصلة بين المسؤولية عن الفساد والعدالة الانتقالية في تونس. بل ينصب تركيزها على استراتيجيات ورؤى منظمات المجتمع المدني التونسية التي يقودها الشباب والحركات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق المساءلة عن الفساد المرتكب إبان الحقبة الديكتاتورية. وتسعى إلى لفت الانتباه إلى الأهداف الثورية الأكبر للعديد من هذه الحركات التي يقودها الشباب، وإلى توجيه وإنارة عمل واضعي السياسات والمدافعين والمناحين التونسيين والدوليين بطرق قد تدعم احتياجات الناشطين التونسيين الشباب عبر الطيف الأيديولوجي للبلاد.

نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية ثلاث ورش عمل (في 4 ماي، 15 جوان، 10 جويلية 2019) تناولت ثلاثة مواضيع متكاملة:

- "كيف يفهم الشباب أعمال مكافحة الفساد ضمن مسار العدالة الانتقالية - ورشة عمل تمهيدية"
- "الشباب وجهود مكافحة الفساد كأداة للمساءلة في مسار العدالة الانتقالية"
- "نقاش مفتوح حول جهود الشباب ومكافحة الفساد ضمن مسار العدالة الانتقالية في تونس"

دعا المركز الدولي للعدالة الانتقالية 83 مشاركاً يمثلون أو ينتمون إلى مجموعات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والحركات الاجتماعية. عقدت المناقشات في تونس وشملت ممثلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وكذلك منظمات دولية غير حكومية مثل مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة DCAF ومنظمة مكافحة الإفلات من العقاب (Impunity Watch). دعا المركز الدولي للعدالة الانتقالية ممثلي مؤسسات الدولة التي تقود أعمال مكافحة الفساد في تونس إلى التحدث في هذه المناقشات. وتشمل هذه المؤسسات: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ ومؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة (S L A)؛ والقطب القضائي الاقتصادي والمالي). نظم المركز الدولي للعدالة الانتقالية في 10 جويلية 2019 ورشة العمل الثالثة والأخيرة في تونس، والتي جمعت العديد من الناشطين الشباب وممثلي مؤسسات الدولة الذين شاركوا في المقابلات وورش العمل السابقة. وأسفر النقاش عن تبادل أوسع حول سياسات التنمية زمن الديكتاتورية وكيف مكنت تلك السياسات من ارتكاب الفساد وأدت إلى التهميش وعززت الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.¹²

تبعث ورش العمل الثلاث المخصصة للشباب ومكافحة الفساد سلسلة من اثني عشرة مقابلة أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في تونس، والرديف، وقصة، والمهدية، وقرقنة، وصفاقس مع ممثلين عن جماعات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والحركات الاجتماعية، وشملت:

- الاتحاد العام لطلبة تونس (UGET) والاتحاد العام التونسي للطلبة (UGTE)، وهي نقابات طلابية
- نشطاء اعتصام بتروفاك
- أنا يقظ، الفرع التونسي لمنظمة الشفافية الدولية
- حركة "مانيش مسامح" ("لن أسامح")
- حركة "ما قالولناش" ("لم يخبرونا")
- حركة مجموعة الخمسة وعشرين محاميا

- المنظمة التونسية للأطباء الشباب وحركة "إفصح مستشفاك"
- حركة حملة سيبب التروتوار ("اترك الرصيف")
- المرصد التونسي للاقتصاد
- اتحاد المعطلين عن العمل

شغل، حرية، كرامة وطنية
طموح شباب تونس، لا يقف عند
المسائلة من أجل الفساد

نطاق جهود مناصرة مكافحة الفساد بقيادة الشباب

يحيل مفهوم "الفساد" لدى معظم الشباب التونسي إلى سوء سلوك الموظفين العموميين، حيث تعتبر الرشوة المثال الأكثر شيوعاً. وكما سبقت الإشارة إليه أثناء ورشتي العمل الأوليين، يتناقض هذا التعريف الأساسي مع المفهوم الأكثر تطوراً بين جماعات مكافحة الفساد التي يقودها الشباب. إنهم يتحدثون عن الفساد باعتباره "نظاماً بيئياً" أو "شبكة" تنطوي على إساءة استخدام السلطة وذو جذور ثقافية. أعرب أشرف العوادي، رئيس منظمة "أنا يقظ"، الفرع التونسي لمنظمة الشفافية الدولية، عن تخوفه من أنه على الرغم من أن الفساد يعد "أداة في أيدي الطبقة المهيمنة"، فقد تغلغل "بشكل أعمق في سلوك وثقافة شعبنا والآن يؤثر على كل جانب من جوانب الحياة".¹³

ركز بعض القادة الشباب على التعريف القانوني والطابع الإجرامي للفساد بموجب القانون التونسي.¹⁴ تحدث آخرون عن الفساد باعتباره كسرًا لقانون اجتماعي. نظر بعض الناشطين الشباب أيضاً إلى الصمت واللامبالاة على أنهما "تستر على السلوك الفاسد".¹⁵

يوجد لدى نشطاء منظمة "أنا يقظ"، دوافع إيديولوجية وغير إيديولوجية مختلفة لمتابعة المسائلة عن الفساد. تحدثت عضو المنظمة انتصار العرفاوي عن "السعادة القصوى عندما نكسب القضايا، حتى أصغرها، مثل تلك المتعلقة بالحق في النفاذ إلى المعلومة".¹⁶ وصف مهاب القروي مشاركته في منظمة "أنا يقظ" بأنها جزء من "غاية نهائية وهي تحقيق العدالة الاجتماعية: حيث أن لكل شخص الحق في الحصول على تعليم جيد، وفي وسائل نقل عام مريحة، وفي نظام صحي يحترم كرامة الإنسان".¹⁷

بالنسبة لبعض الناشطين الشباب من خارج منظمة "أنا يقظ"، تبدو الدوافع الأيديولوجية أكثر وضوحاً والارتباط بثورة 2011 أكثر مباشرة. علي الصويلحي، ناشط من منطقة الحوض المنجمي بقفصة، يربط مشاركته في مكافحة الفساد بقتل سكان قفصة عام 2008 الذين احتجوا على الفساد في ممارسات التشغيل بالشركة، بالإضافة إلى تاريخ المجتمع المحلي في الاحتجاج على الأضرار الصحية والبيئية الناجمة عن استخراج الفوسفات. كغيره من العديد من الناشطين التونسيين،¹⁸ يعتبر الصويلحي أن احتجاجات عام 2008 كانت البداية الحقيقية للثورة. وأوضح: "من واجبي الوطني الدفاع عن هذه الأرض. من المؤلم رؤية هذا الوضع الذي نعيش فيه. مواردنا سرقت من قبل المستثمرين الخواص، وكما ترون، نحن نتأثر بالتلوث ونقص المياه والوظائف الهشة".¹⁹

بالنسبة لشرف الدين القليل، وهو محام شارك في تأسيس "مجموعة الـ 25" (وهي مجموعة من المحامين التونسيين الذين دافعوا عن "العدالة الانتقالية الثورية" في الفترة التي تلت مباشرة الربيع العربي)،²⁰ يعتبر

13 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع أشرف العوادي. العوادي ناشط في المجتمع المدني في أوائل الثلاثينيات من عمره ورئيس منظمة "أنا يقظ".

14 القانون الأساسي رقم 10-2017 مؤرخ في 7 مارس 2017، والمتعلق بـ "الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين".

15 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع أشرف العوادي

16 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع انتصار عرفاوي، في 16 جويلية 2019، في العاصمة تونس. العرفاوي محامية في أوائل الثلاثينيات من عمرها، وناشطة في المجتمع المدني وكبيرة المستشارين القانونيين سابقا في منظمة أنا يقظ.

17 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع مهاب القروي، 21 جويلية 2019، في تونس. القروي هو أحد مؤسسي منظمة أنا يقظ ومدير تنفيذي سابق لها.

18 كارلوتا غال، "الاستياء التونسي ينعكس في الاحتجاجات التي تسببت في عطلت العمل في المناجم"، نيويورك تايمز، 13 ماي 2014،

www.nytimes.com/2014/05/14/world/africa/tunisian-discontent-reflected-in-protests-that-have-idled-mines.html

19 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع علي الصويلحي، 15 أوت (أغسطس) 2019، في الرديف من ولاية قفصة. الصويلحي هو مدير تنفيذي في شركة الفوسفات في قفصة وناشط اجتماعي محلي في الرديف.

20 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "المحاكمات في تونس ومصر: هل يمكن أن تشتغل العدالة الانتقالية في ثورات لم تكتمل؟"، 2011

رفع قضايا في الفساد وسيلة "للذهاب إلى أقصى حد ممكن في تغيير النظام".²¹ عبر جاد الهنشيري، من حركة تدعى "إفضح مستشفى Balance ton Hopital" (التي تناقش حملاتها أدناه)، على الحاجة نفسها إلى تغيير النظام، ليس فقط لأنه فاسد ولكن أيضاً لأنه غير عادل من الأساس: "إذا أخذ شخص ما أكثر مما يحتاج، فإن ذلك يأخذ ألبا من أشخاص آخرين محتاجين. هذا هو بالضبط ما نعيشه الآن - أقلية تتمتع بجميع الموارد وأغلبية تعاني".²²

**"من واجبي الوطني الدفاع عن هذه الأرض.
من المؤلم رؤية هذا الوضع الذي نعيش فيه.
مواردنا سرقت من قبل المستثمرين الخواص،
وكما ترون، نحن نتأثر بالتلوث ونقص المياه
والوظائف الهشة."**

من خلال ربط الإدانة بارتكاب الفساد بـ "تغيير النظام" وتصحيح إنعدام المساواة الاجتماعية، يتجاوز بعض النشطاء الاعتماد على المعايير القانونية التي يستخدمها دعاة مكافحة الفساد الآخرون وينظرون إلى المساءلة على أنها تنطوي على أكثر من مجرد محاسبة بن علي وأقاربه ومسؤوليه والمقربين عن أعمالهم. وكما صرحت ليلي الرياحي في ورشة العمل الثالثة، فإن

ذلك يضع إطاراً لنشاط مكافحة الفساد يتجاوز شعارات "الحوكمة الرشيدة". حيث أوضحت أن عبارات مثل "الحوكمة الرشيدة" أو حتى "الشفافية" مفاهيم فضفاضة للغاية، ذلك أنّ بن علي نفسه استخدم شعار "الحوكمة الرشيدة" لإرضاء المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأكدت الرياحي على أن:

المساءلة عن فساد الديكتاتور السابق ليست كافية. لقد رحل بن علي. لكن بقية الأوليغارشية وسياساته الاقتصادية ظلت مستمرة. لا يمكن تفكيك النظام الذي مكّن الفساد في تونس دون معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى الفقر والتمهيش. يجب أن نتعلم هذا الدرس حتى تتمكن ثورتنا القادمة من تصحيحه.

مجهودات الدولة ذات العلاقة بمسار العدالة الانتقالية

تم الاعتراف مرارا بالدور الحاسم الذي لعبه الشباب التونسي أثناء الثورة. إذ يشير الدستور التونسي ما بعد الديكتاتورية إلى "الشباب كقوة فاعلة في بناء الوطن" ويلزم الدولة "بتوفير الظروف اللازمة لتطوير قدرات الشباب وتحقيق إمكاناتهم".²³ ومع ذلك، لم يُمنح دور الشباب هذا وزناً متناسباً في صنع السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد والعدالة الانتقالية. ففي أحسن الأحوال، اتصف مجهود الدولة في إشراك الشباب التونسي مباشرة في أنشطتها بالتفاوت. على سبيل المثال، نص قانون العدالة الانتقالية لعام 2013 على أن تضم هيئة الحقيقة والكرامة أربعة محامين على الأقل، وطبيب، والعديد من المتخصصين الآخرين كأعضاء. لكن القانون لم يشترط وجود عضو يمثل الشباب التونسي.²⁴ في الواقع، حدد القانون سن 30 سنة كحد أدنى لكل من يريد الترشح، واستثنى فعلياً العديد من التونسيين الذين شاركوا في الثورة.

كانت الاستجابات المبكرة لدولة ما بعد حقبة الديكتاتورية أكثر مراعاة لمطالب وأدوار الناشطين الشباب. كانت أول هيئتين لتقصي الحقائق التي تشكلت بعد الثورة هي لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد في عهد بن علي²⁵ ولجنة وطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المرتكبة (انتهاكات حقوق الإنسان) خلال الثورة.²⁶ تم تعيين عدد قليل من نشطاء المجتمع المدني الأصغر سناً في هذه الهيئات، وقد بذل جهد للنظر في

21 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع شرف الدين القليل، 7 سبتمبر 2019، في المهديّة. القليل محام ومؤسس مشارك لـ "مجموعة الـ 25". دافع عن حقوق شهداء وجرحي الثورة وساند حركة مانيش مسامح.

22 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع جاد الهنشيري، 31 جويلية 2019، في تونس العاصمة. الهنشيري طبيب في أوائل الثلاثينيات من عمره. مؤسس مشارك للمنظمة التونسية للأطباء الشباب، التي قادت احتجاجات طلاب الطب بعد إصلاح عام 2015؛ وعضو في حركة "إفضح مستشفى"

23 المادة 8 من الدستور التونسي 2014.

24 القانون الأساسي عدد 53-2013 حول "إرساء وتنظيم العدالة الانتقالية"، الباب الثاني، الجزء الثاني، الفصول 19 و 20 و 21.

25 مرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011، يتعلق "بإحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد في عهد بن علي".

26 مرسوم عدد 8 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011، حول "إحداث اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات (انتهاكات حقوق الإنسان خلال ثورة 2010-2011)".

الدور الذي لعبه النشطاء الشباب في الثورة، خاصة كضحايا للعنف الذي ترتكبه الدولة. على حد تعبير أمين الغالي من مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، كانت هذه القرارات المبكرة لإحداث هيئات تقصي الحقائق "الخطوة الأولى نحو التخلي عن البنية التحتية الرسمية والكلاسيكية للدولة".²⁷ كان بإمكان القانون الذي أنشأ لاحقا لجنة وطنية لمكافحة الفساد، (INLUCC)، أن يوسع نطاق مشاركة الشباب. حيث نص على أن تضم ثلاثين عضواً، من بينهم سبعة من المجتمع المدني. ومع ذلك، لم يشترط القانون تمثيل الشباب في اللجنة.²⁸

عكست استجابات الدولة الأولية بشكل كبير المطالب العاجلة والثورية للناشطين الشباب. بعد إنشاء لجان التحقيق الأولى، فرضت الدولة حظراً على سفر 112 من أفراد عائلة بن علي وشركائهم في الأعمال التجارية وجمدت أصولهم.²⁹ لكن في وقت لاحق، أصبحت مقاربة الدولة أكثر مأسسة، حيث اعتمدت بشكل متزايد على القانون والبيروقراطية بدلاً من أن تكون مدفوعة بضغوط الحركات الاجتماعية ونشاطها. أنشئت وزارة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في عام 2012.³⁰ وسُن قانون للعدالة الانتقالية في عام 2013. كانت هذه الاستجابات المؤسسية للدولة بطيئة وغالباً مختلة وظيفياً، لكنها لم تكن معادية للثورة.

من بين القضايا التي تقصت فيها اللجنة الأولى لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد وأحالتها من أجل المقاضاة الجنائية، تم التحقيق رسمياً في 10 في المائة فقط.³¹ ثم أحيلت بقية الملفات إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC)، التي أحالتها بدورها إلى هيئة الحقيقة والكرامة.³² أحالت هيئة الحقيقة والكرامة في نهاية عهدها في عام 2018، 39 قضية فقط من قضايا الفساد إلى المحاكم الجنائية الخاصة (أو الدوائر المتخصصة) التي أنشأها قانون العدالة الانتقالية. ويكرر الجزء المخصص للفساد في التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة إلى حد كبير النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.³³

“إذا أخذ شخص ما أكثر مما يحتاج، فإن ذلك يأخذ ألياً من أشخاص آخرين محتاجين. هذا هو بالضبط ما نعيشه الآن - أقلية تتمتع بجميع الموارد وأغلبية تعاني.”

كان بإمكان هيئة الحقيقة والكرامة الاستفادة من التفويض الممنوح لها وذلك باستخدام آلية التحكيم بين مرتكبي الفساد المعترفين به من تلقاء أنفسهم والدولة، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة. لكن بدلاً من تبني عملية تحكيم شفافة تشترك المجتمع المدني، اختارت الهيئة العمل بسرية. لم تستفد من صلاحيات الدولة القسرية والتحقيقية، بما في ذلك عمليات المساعدة القانونية المتبادلة التي تمت مشاركتها مع دول مثل سويسرا، للحصول على معلومات حول الأموال التي تم الحصول عليها عن طريق الاحتيال. كانت تعتمد عوضاً عن ذلك وبشكل أساسي على المعلومات التي قدمها مرتكبو الفساد المعترفين من تلقاء أنفسهم. من المفهوم أن تزداد الشكوك الناشئة للناشطين الشباب حول عملية العدالة الانتقالية التي تقودها الدولة مع استمرار التحكيم.

ردود فعل الناشطين الشباب على التحكيم

سواءً من حيث عدد القضايا التي تم فصلها أو المعنى الذي اكتسبته المساءلة، لا يبدو أن عملية التحكيم قد نجحت. حيث وفقاً للتقرير النهائي الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة، من بين 4821 طلباً للتحكيم يتعلق بقضايا الفساد المالي، قدم شركاء بن علي من رجال الأعمال 20 طلباً، ووقعت 13 اتفاقية تحكيم، وختم

27 أمين غالي، "رحلة العدالة الانتقالية في تونس: من الحركة المدنية إلى التشريعات"، في دستور تونس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، 2016، 369-379، www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/Dem_Gov/the-constitution-of-tunisie.html

28 الجمهورية التونسية، المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011، المتعلق بمكافحة الفساد، www.legislation.tn/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-120-du-14-11-2011-jort-2011-088_2011088001202

29 تونس تفرض حظراً على سفر حلفاء بن علي، "رويترز"، 8 أبريل 2011، <https://af.reuters.com/article/idAFLDE7371QU20110408>

30 المركز الدولي للعدالة الانتقالية يوقع اتفاقية تعاون مع وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التونسية، 17 جانفي 2013، www.ictj.org/news/ictj-signs-cooperation-agreement-tunisian-ministry-human-rights-and-transitional-justice

31 هذا وفقاً ما صرح به محمد العبادي، وهو قاض وعضو سابق في هيئة الحقيقة والكرامة، خلال ورشة العمل التمهيدية، 4 ماي 2019، تونس.

32 في اجتماع مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في عام 2017، قال رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC) إنه سيعطي أولوية للتحقيقات الحالية في فساد ما بعد الديكتاتورية على تلك التي ورثها الهيئة من لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد؛ وأحالتها في وقت لاحق، إلى هيئة الحقيقة والكرامة.

33 تقرير هيئة الحقيقة والكرامة النهائي، الكتاب الثالث - "الفساد المالي والاعتماد على المال العام"، ديسمبر 2018، 12-18.

ونشر قراران فقط. من بين هذه القضايا، تم تقديم 685 قضية للتحكيم من قبل مؤسسات الدولة المالية التي كانت ضحية لفساد عهد بن علي.³⁴

شغل، حرية، كرامة وطنية
طومح شباب تونس، لا يقف عند
المسائلة من أجل الفساد

ألقت هيئة الحقيقة والكرامة باللائمة على أجهزة الدولة الأخرى، وخاصة جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة (SLA)، على هذه النتيجة. ويمثل جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة في النزاعات القضائية التي تتعلق بأصول مملوكة للدولة.³⁵ وفقاً لما قاله خالد كريشي، عضو هيئة الحقيقة والكرامة الذي قاد عملية التحكيم، "تم إعاقة إمكانية إجراء مفاوضات بين الطرفين"، مما يعني ضمناً أن "مصالح السلطات العمومية كانت تخضع لضغوط سياسية أثناء التحكيم." إلا أن أجهزة الدولة التي انخرطت في عملية التحكيم لا ترى ذلك بهذه الطريقة. انتقد التقرير الخاص لدائرة المحاسبات الذي راقب أنشطة هيئة الحقيقة والكرامة الطريقة التي تعاملت بها الهيئة مع التحكيم.³⁶ كما أوضح ممثلو جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة خلال المناقشات التي دارت حول ورقة الإحاطة هذه، أن المكلف العام سعى إلى التنسيق مع هيئة الحقيقة والكرامة وتزويدها بالمعلومات لمساعدتها في تقييم قيمة وعدالة التسويات المالية التي يقدمها أولئك المرتبطون بن علي. اعتقد المكلف العام بنزاعات الدولة أن مبالغ التسويات المالية المقترحة من مرتكبي الفساد المعترفين من تلقاء أنفسهم كانت أقل بكثير من قيمة الأصول التي حصلوا عليها من خلال الفساد. وهذا يعني أيضاً أنهم سيحتفظون بالجزء الأكبر من الثروة المزعومة المكتسبة بطريقة غير مشروعة. وقال المستشار المقرر العام لدى مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة، مجاهد فريطي، أنه كان ينبغي اعتبار الدولة هي "الضحية" خلال جلسات الاستماع الخاصة بالتحكيم، وكان ينبغي أن تشارك في العملية من البداية وأن يكون لها رأي في النتائج.

يتجلى قلق المكلف العام بنزاعات الدولة في قرار التحكيم لعام 2016 الذي شمل سليم شيبوب، صهر بن علي.³⁷ من خلال وزير أملاك الدولة آنذاك (الذي يشرف على جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة)، اعترض المكلف العام على قرار التحكيم الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة بالقول: "لم يتم الكشف عن المبلغ الإجمالي للممتلكات المنهوبة من قبل شيبوب حتى لا يتم الكشف عن الحقيقة بالكامل."³⁸ هذه السرية أجبرت أنا يقظ على اللجوء إلى المحكمة الإدارية في تونس، حيث نجحت في الحصول على أمر بنشر اتفاق التحكيم.³⁹ في هذه القضية، كان التحدي الذي رفعه الشباب، بدلاً من جهد الدولة من خلال مؤسسات مكافحة الفساد، هو الذي لفت انتباه الرأي العام إلى مقاربة غير شفافة وإشكالية بطبيعتها حول المساءلة. عززت كل من فكرة التحكيم في حد ذاتها والطريقة التي طبقتها بها هيئة الحقيقة والكرامة فقط التصورات السائدة بين الناشطين الشباب أن نخب الحقبة الديكتاتورية والقائمين على هيئة الحقيقة والكرامة كانوا يتفاوضون على نتائج من شأنها أن تخون الثورة.

السبسي والدولة ومحاولات الثورة المضادة

تم تبني سياسات معادية للثورة بشكل صريح من قبل حكومة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وبقدر تواضع الخطوات السابقة لمكافحة الفساد، فقد ظلت تحركها مطالب القيام بالمساءلة. لم ينصب الجهد الرئيسي في عهد السبسي، على معارضة العدالة الانتقالية علانية، بل كان الهدف بدلاً من ذلك، تفويض تدابير العدالة الانتقالية المحددة التي من المرجح أن تهدد وصول النخبة المرتبطة بن علي إلى ثروتها غير المشروعة، والسعي لإجهاض أي احتمال لسجنهم. في عام 2015، اقترح السبسي العفو عن مسؤولي نظام بن علي الديكتاتوري وزملاء العمل والبيروقراطيين الذين تورطوا في الفساد مقابل تسليمهم نسبة ثابتة من قيمة الأموال التي سوف يعترفون بأنها مكتسبة بطريقة غير مشروعة. جادل السبسي بأن استعادة هذه الأموال ستساعد الاقتصاد المتعثر. وقد سمي هذا القانون بقانون "المصالحة الاقتصادية".⁴⁰

34 تقرير هيئة الحقيقة والكرامة النهائي، الكتاب الخامس - "ضمانات عدم التكرار"، ديسمبر 2018، 181-180.
35 أنشأ جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة في عام 1962 وعهد إليه بمسؤولية تمثيل الدولة في جميع الدعاوى الدولية والوطنية وأمام محاكم التحكيم، قانون عدد 13 لسنة 1988 مؤرخ في 7 مارس 1988 يتعلق بتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة لدى سائر المحاكم.
36 تقرير دائرة المحاسبات حول رقابة هيئة الحقيقة والكرامة" (19 أبريل 2019) 15-17.
37 تورط بتروفاك فرع تونس في فضيحة فساد كبير، "أنا يقظ، 25 نوفمبر 2016، www.iwatch.tn/ar/article/245
38 قضية تحتل أبرز العناوين الصحفية: المصالحة مع سليم شيبوب على المسار الصحيح ...، "الخبير"، 12 ماي 2016، <http://lexpertjournal.net/fr/2016/05/12/une-affaire-qui-defraie-la-chronique-la-reconciliation-avec-slim-chiboub-sur-la-bonne-voie>
39 حصري: منظمة أنا يقظ تنشر نص اتفاق الصلح مع سليم شيبوب، "أنا يقظ، 4 أكتوبر 2016، www.iwatch.tn/ar/article/15
40 جيتا كوسكا، "تونس: ثمن المصالحة الاقتصادية في مسار العدالة الانتقالية"، موقع أخبار العدالة، 24 Info.net، أوت 2016، www.justiceinfo.net/en/truth-commissions/28851-tunisia-the-price-of-economic-reconciliation-in-the-transitional-justice-process.html

اتخذ المركز الدولي للعدالة الانتقالية موقفاً علنياً ضد مشروع القانون، مشيراً إلى العيوب الأساسية وكيف أنه كان أضعف من آلية التحكيم المعتمدة من قبل هيئة الحقيقة والكرامة التي ولدت شكوكاً فعلية:

إنه يعطي المسؤولين الفاسدين السابقين في نظام بن علي، بمن فيهم أولئك الذين تورطوا كذلك في القمع السياسي، ورجال الأعمال الذين تأمروا معهم، الفرصة لتزويد الدولة بجزء من مكاسبهم غير المشروعة المحددة ذاتياً. لكنه لا يشترط إحداث آلية قوية للتحقق من حجم فسادهم أو مكاسبها غير المشروعة. فضلاً عن ذلك، لا ينص على أي حكم يجبرهم على الشهادة ضد أولئك الذين ارتكبوا أخطر الأعمال الفاسدة — مثل بن علي وبعض أقاربه. كما أنه لا يحتوي على أحكام واضحة للوقاية من الاحتيال والتواطؤ الذين قد يقوضوا استعادة الأموال بشكل كبير وصادق. كما يفترض المسار إلى آلية للشفافية، ولا توجد مساحة للمشاركة والنفاس العامين بمجرد تقدم المسؤولين الفاسدين ورجال الأعمال.

شغل، حرية، كرامة وطنية
طومح شباب تونس، لا يقف عند
المسائلة من أجل الفساد

خلال المفاوضات التي انعقدت حول قانون العدالة الانتقالية لسنة 2013، أوضح المشاركون أنهم استسلموا لفكرة أن رجال الأعمال الفاسدين هم فقط من لديهم المعرفة لدفع الاقتصاد إلى الأمام. وذلك هو السبب في إدراج آلية التحكيم في القانون لتتضاف إلى وظائف هيئة الحقيقة والكرامة العديدة. كانت توجد مخاوف حول كيفية عمل عملية التحكيم هذه. لكنه يسمح بوضوح بمحاكمة أولئك الذين يرفضون التحكيم أو يرتكبون الاحتيال. ولكن الآن، يجري تعطيل آلية التحكيم التي لم يقع حتى تجربتها لصالح إصدار أداة جديدة أكثر ملاءمة للمسؤولين الكبار الفاسدين ورجال الأعمال الفاسدين.⁴¹

بصرف النظر عن تعزيزها لإفلات أفراد عائلة بن علي الفاسدين ومسؤوليهم من العقاب، فإن نسخة السبسي عن "المصالحة" كانت ستعدل قانون العدالة الانتقالية وتقلل من دور هيئة الحقيقة والكرامة من خلال إنشاء لجنة جديدة "للمصالحة" تمنح العفو.

في النهاية، فشلت حكومة السبسي في سن ما يسمى قانون المصالحة الاقتصادية ليصبح نافذاً، ولم يتم منح العفو العام عن الفساد الذي كان سيفيد بن علي وحلفائه من رجال الأعمال والسياسيين. حيث أقرت الحكومة بدلاً من ذلك، قانون "المصالحة الإدارية" المحدود في عام 2017، الذي يمنح العفو فقط لمستويات معينة من الموظفين العموميين الذين يمكنهم إثبات أنهم لم يستفيدوا شخصياً من أفعال فاسدة شاركوا فيها. ومع ذلك، فقد تعارض هذا القانون مع مبدأ المساءلة في قانون العدالة الانتقالية وأجبر قضاة القطب القضائي والاقتصادي والمالي، الذين تم تقديم مطالب العفو إليهم بموجب هذا القانون، على تطبيق بشكل مقيد.⁴² بعد مناقشات مستفيضة فيما بينهم، وافق القضاة على تفسير ضيق لمعنى "موظف عمومي" وحذروا من أنه "إذا ثبت أن مستفيداً من العفو قد غير عن قصد الحقيقة أو أخفى ما اكتسبه بطريقة غير مشروعة، فإن التحقيق والمقاضاة في مثل هذه القضايا سيستأنف تلقائياً."⁴³

الشباب الذين لن يسامحوا

عارضت هيئة الحقيقة والكرامة مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الأصلي الشامل، تماماً كما فعل بعض البرلمانيين المعارضين. لكن ما أدى إلى إسقاط مشروع القانون بشكل حاسم كانت مقاومة صادرة عن حركة جديدة يقودها الشباب تدعى "مانيش مسامح"، أو "لن أسامح."⁴⁴ نظمت الحركة احتجاجات في الشوارع في جميع أنحاء البلاد، وأنتجت ملصقات جذابة (بما في ذلك ملصقات "المطلوبين" التي تضمنت مقربين بارزين من النظام الديكتاتوري)، وتوسعت وحشدت الدعم من خلال موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. حافظت المجموعة في جميع أنحاء البلاد على ملمح ذو قضية واحدة والذي تركز على التصدي للعفو العام المقترح في مشروع قانون المصالحة الاقتصادية.

41 ديفيد تولبرت، "مشروع المصالحة في تونس" يهدد مكاسب الثورة"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 17 أوت 2015، www.ictj.org/news/tunisia-reconciliation-bill-danger-gains-revolution

42 القانون الأساسي عدد 62 لسنة 2017 المؤرخ 24 أكتوبر 2017، والمتعلق بـ "المصالحة في المجال الإداري."

43 قدم جمال شبعاء، "استعراض لمنح العفو في مجال الإدارة والاقتصاد لضمان المساءلة عن الفساد في سياق العدالة الانتقالية"، قدم ضمن سلسلة حلقات ورش عمل نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية تحت عنوان "الشباب و جهود مكافحة الفساد كأداة للمساءلة في مسار العدالة الانتقالية"، ورشة العمل الثانية، 15 جوان 2019، تونس.

44 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "نشاط تونسيون يعارضون قانوناً يمنح العفو عن الفساد"، 22 جويلية / تموز 2016، www.ictj.org/news/tunisia-reconciliation-protest-amnesty-corruption

عارضت كل من الحركة الشبابية "مانيش مسامح" وهيئة الحقيقة والكرامة منح العفو عن الفساد. بيد أن الناشطين الشباب في "مانيش مسامح" والحركات الأخرى التي يقودها الشباب ساورتهم شكوك في مؤسسات العدالة الانتقالية مثل هيئة الحقيقة والكرامة لأنهم، كما صرح أحد الناشطين للمركز الدولي للعدالة الانتقالية في اجتماع بين المنظمة وحركة "مانيش مسامح" في عام 2017، يعتبرون أن العدالة الانتقالية ليست ثورية بما فيه الكفاية: "العدالة الانتقالية لا تعني تحدي سياسات التنمية التي أدت إلى التهميش ومكنت الفساد". هذا الشك لم يكن في غير محله. خلال مناقشاتنا، تساءل أحد الناشطين من قصة عن سبب عدم ذكر التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة "لمشاكل منطقة الحوض المنجمي، كما لو لم يكن من بين أولوياتهم. حيث لم تعالج هيئة الحقيقة والكرامة أهداف الثورة مثل التشغيل والكرامة".⁴⁵

ناقش نشطاء حركة "مانيش مسامح" ما إذا كان ينبغي عليهم الدفاع عن مسار هيئة الحقيقة والكرامة الذي ترعاه الدولة أو الإصرار على متابعة مسار بعيداً عنها. انتهى النشطاء الشباب في نهاية المطاف إلى قرار بتقديم الدعم، وإن لم يكن مباشرة إلى هيئة الحقيقة والكرامة، وإنما إلى مسار العدالة الانتقالية الذي تشرف عليه الدولة، قاموا بعقلنة ذلك من خلال استنتاج أن ضمان الإفلات من العقاب لصالح المسؤولين الفاسدين في نظام بن علي والمقربين منه وأفراد الأسرة سوف يتعارض في الواقع مع مطالب الكرامة والتغيير الهيكلي التي سعت إليها الثورة. قال شرف الدين القليل، الذي انضم حركته المعروفة بـ "مجموعة الـ 25 محامياً" إلى "مانيش مسامح"، إن مشروع المصالحة "كان من شأنه أن يبيض ويطبّع الفساد ويقوض واحدة من أقوى أركان العدالة الانتقالية، وهي محاربة الفساد خلال مرحلة الديكتاتورية".⁴⁶

"المساءلة عن فساد الديكتاتور السابق ليست كافية. لا يمكن تفكيك النظام الذي مكّن الفساد في تونس دون معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى الفقر والتهميش. يجب أن نتعلم هذا الدرس حتى تتمكن ثورتنا القادمة من تصحيحه."

على الرغم من مضايقات الشرطة،⁴⁷ فقد نمت الحركة بسرعة. كان ينظر إليها كحركة مناضلة وبعيدة عن الأجندات السياسية الحزبية. في صيف 2015، احتل نشطاء "مانيش مسامح" المساحات العامة والشوارع في 11 مدينة في جميع أنحاء

تونس. نظموا مسيرات واعتصامات في نابل، وجندوبة، وباجة، والكاف، وسوسة، والقيروان، وصفاقس، وقفصة، وقابس وتوزر. التقت المسيرات في مقر أكبر نقابة عمالية في تونس (UGTT الاتحاد العام التونسي للشغل)، واحتل حوالي 1500 ناشط شاب شارع الحبيب بورقيبة في تونس العاصمة ودعوا إلى "حالة طوارئ شعبية". في سبتمبر 2015، انتظر نشطاء "مانيش مسامح" حتى تم التوقيع على أول اتفاق تحكيم بين هيئة الحقيقة والكرامة وصهر بن علي، رجل الأعمال سليم شوب. ردت "مانيش مسامح" بتنظيم حملة جديدة سميت "مطلوب" لتقديم رجال الأعمال وزملائهم.

بعد سن قانون المصالحة الإدارية الأكثر محدودية، بدأت "مانيش مسامح" حملة "سمي وافضح"، واستهدفت البرلمانيين الذين صوتوا لصالح مشروع القانون. ندد البرلمانيون المعارضون لمشروع القانون بالقانون الجديد لأنه يشجع على الإفلات من العقاب على الفساد ويمنع جهود تقصي الحقائق.⁴⁹

بعد هذه الحملات، لم يعد لحركة "مانيش مسامح" وجود، وذلك بعد أن حققت نجاحاً كبيراً. أثبتت التجربة كيف يمكن أن تكون الحركة الأفقية وغير الهرمية وذات القضية الواحدة، واحدة من أكثر استراتيجيات العدالة الانتقالية فعالية. اكتسب النشطاء الذين شكلوا "مانيش مسامح" خبرة كبيرة في تعزيز المساءلة عن الفساد واستخدموا هذه التجربة في الحركات الأخرى. لقد أثروا حتى على العديد من المجموعات الشبابية

45 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع علي الصولجي.

46 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع شرف الدين القليل.

47 ديورا ديل بيسوتيا ولمايا الإدريسي، "كفاح تونس ضد شبابها الثوريين"، الديمقراطية المفتوحة، 6 جانفي، www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/tunisia-s-fight-against-its-revolutionary-youth

48 فانيسا زاكال، "مانيش مسامح تعلن" حالة الطوارئ على مستوى القاعدة الشعبية"، موقع نواة، 27 جويلية 2016، <https://nawaat.org/portail/2016/07/27/manich-msamah-declares-a-grassroots-state>

49 البيان المشترك للتيار الديمقراطي والتحالف الديمقراطي، 14 سبتمبر 2017.

الأخرى خارج تونس، بما في ذلك أولئك الذين نجحوا في إسقاط ديكتاتورية عمر البشير في السودان وحكومة بوتفليقة في الجزائر.⁵⁰

شغل، حرية، كرامة وطنية
طومح شباب تونس، لا يقف عند
المسائلة من أجل الفساد

لكن الإنجاز الأكثر إستراتيجية للحركة تمثل في إظهار أن مجرد مقاضاة مرتكبي الفساد واستعادة أموالهم لن يكون كافياً. وحتى إذا تمت مقاضاة الفاعلين الفاسدين وإدانتهم، فإنه يمكن منحهم العفو. حتى إذا تم إجبارهم على تسليم بعض الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، يمكن لدولة يسيطر عليها شخص مثل السبسي "التصالح" معهم والسماح لهم بالاحتفاظ بمعظم ما اكتسبوه والحفاظ على سلطتهم لتطويع النظام العام لخدمة أهدافهم الشخصية. قد تحدث كل هذه الأمور في إطار مسار عدالة انتقالية لا يعالج السياسات الاقتصادية التي مكنت الفساد واستمرت بعد نهاية الديكتاتورية. بعد "مانيش مسامح"، وفقاً لليلى الرياحي، لا تزال لدى الناشطين الشباب قضية مستمرة:

في عام 2011، ثار الناس ضد مخلفات هذا النظام الفاسد. وتتمثل الخطوة التالية في تحديد أركان هذا النظام ومكافحته على وجه التحديد حيث يتواجد، وحتى إذا لم تعد حركة "مانيش مسامح" نشطة، فنحن بحاجة إلى مراقبة هذا النظام الفاسد وفهمه حتى نتخلص من الأوليغارشية.⁵¹

مجموعات الطلاب في مواجهة الفساد في الجامعات

بعد التعليم أحد الأعمدة التي بنيت عليها الدولة التونسية بعد زوال الاستعمار. لكن في ظل حكم بن علي، أدى التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية التي فضلت تونس العاصمة والمناطق الساحلية إلى عدم المساواة في الوصول إلى التعليم وتسببت في حدوث تهميش شديد. لطالما كانت نقابات الطلاب مثل الاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد العام التونسي للطلبة من جماعات المجتمع المدني البارزة التي تصدى للفساد في المدارس وتدعو إلى المزيد من عمليات صنع القرار الديمقراطية داخل المجالس الجامعية. بالنسبة لنورس الزغبي، وهي عضو نشط في الاتحاد العام لطلبة تونس، أدى اقتران الفساد تحت ظل حكم بن علي مع برامج "التكيف الهيكلي" المقدمة من البنك الدولي إلى انخفاض قيمة الشهادات الجامعية للعديد من الخريجين التونسيين.⁵² لم تعد معرفتهم وتدريبهم يتناسبان مع احتياجات الصناعات والمناطق الساحلية التي كان تحابيحها مقاربة للتنمية التي يدعمها البنك الدولي والممولة من الخارج والتي طبقتها ديكتاتورية بن علي.⁵³ أتاحت بيئة السياسة المتغيرة فرصاً للفساد أيضاً. روج بن علي لما يسمى بنظام إمد (اجازة، ماجستير، دكتوراه) كشكل من أشكال التحديث، لكن نشطاء الاتحاد العام لطلبة تونس رفضوا كونها أداة للخصخصة والاستغلال من قبل المدارس الخاصة المملوكة للمقربين من بن علي.

أعرب حامد جمل، الكاتب العام الجهوي للاتحاد العام التونسي للطلبة في صفاقس، عن شعوره بالإحباط إزاء تفويت هيئة الحقيقة والكرامة الفرصة لمعالجة القضايا المتعلقة بالفساد داخل قطاع التعليم العام والخاص الذي أنشأه نظام بن علي. لتعزيز المساءلة عن الفساد في التعليم، يدعو حامد إلى اعتماد "آليات تحكم شفافة لمراقبة ميزانيات الجامعة وإدارتها، وإلى الاستقلال المالي، و... التنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتنظيم برامج تدريب على مكافحة الفساد لصالح الطلبة."⁵⁴

50 ديفيد دي كيركاتريك، "الربيع العربي، مرة أخرى؟ المستبدون العصبيون يبحثون عن النوافذ كلما تضخمت الحشود"، نيويورك تايمز، 8 أبريل 2019، www.nytimes.com/2019/04/08/world/africa/arab-spring-north-africa-protesters.html See, also "The State of the Sudanese and Algerian Uprisings" video, التي اندلعت في الشتاء الماضي انتصارات هائلة لأول مرة منذ بداية ثورات 2011، حيث أطاحت برؤس النظامين في كلا البلدين. لكن الناس تعهدوا بالذهاب إلى أبعد من إسقاط ديكتاتورياتهم، لإسقاط بنية الأنظمة القديمة بالكامل واستبدالها بحكومات تمثل الشعب".

51 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع ليلي الرياحي، 17 جويلية 2019، في تونس العاصمة. الرياحي هي أحد مؤسسي المرصد التونسي للاقتصاد وعضو في حركتي مانيش مسامح وما قالوننايش.

52 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع نورس الزغبي، 17 سبتمبر 2019، في تونس العاصمة. الزغبي عضو الاتحاد العام لطلبة تونس الذي يمثل الطلاب في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس. في عام 1988، بعد عام واحد فقط من إطاحة بن علي بالحبیب بوريقيبة في انقلاب، منح البنك الدولي ديكتاتورية بن علي "قرض التكيف الهيكلي" بقيمة 150 مليون دولار مشروط بالتشفيف وإلغاء التعريفات وغيرها من التدابير التي تحمي الزراعة والصناعة التونسية. انظر: <http://documents.worldbank.org/curated/en/655971468310534635/> Tunisia-Higher-Education-Restructuring-Project

53 نجازي أحمد، "مشروع إعادة هيكلة التعليم العالي في تونس" من شأنه أن يغير نظام التعليم العالي في البلاد ظاهرياً، بحيث "يتم توجيهه نحو احتياجات سوق العمل". انظر: <http://documents.worldbank.org/curated/ar/655971468310534635/Tunisia-Higher-Education-Restructuring-Project>

54 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع حامد جمل، 25 سبتمبر 2019، في صفاقس. الجمل كاتب عام جهوي للاتحاد العام التونسي للطلبة.

مواجهة الفساد في قطاع الطاقة: قضية فسفاط قفصة

شغل، حرية، كرامة وطنية
طومح شباب تونس، لا يقف عند
المسائلة من أجل الفساد

تونس هي خامس أكبر مصدر للفسفاط في العالم، وشركة مناجم الفسفاط المملوكة للدولة، شركة فسفاط قفصة، تمثل حوالي 4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. ومن المفارقات أن منطقة قفصة، حيث توجد مناجم الفسفاط، لا تزال واحدة من أفقر المناطق وأكثرها تلوثاً في البلاد. وفقاً لعلّي الصويلحي، الناشط المحلي، تعود جذور الفقر والتلوث في قفصة إلى الفساد والتهميش المستشريان في المنطقة. في مقابلة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ذكر الصويلحي أنواع الفساد في منطقة الحوض المنجمي التي حفزت الثورة، ولا تزال بعد زوال الديكتاتورية، تحرك الاحتجاجات في قفصة. وفقاً للصويلحي، من أجل إسكات التونسيين الذين يطالبون بمواطني الشغل وإبراز "التنمية" بشكل مصطنع في المنطقة، وفرت الديكتاتورية مواطني شغل هشة وغير منتجة في شركة الفسفاط المملوكة للدولة: "حيث ينتقل أكثر من 1000 موظف من الرديف إلى الشركة كل صباح،

و"يضغطون على زر تسجيل الحضور" ثم يعودون إلى منازلهم دون فعل أي شيء.⁵⁵ دفع هذا التشغيل الهش ومهانتهم، اتحاد المعطلين عن العمل (وهي جمعية لم يعترف بها بن علي مطلقاً) لتنظيم ما سيصبح التحركات الاحتجاجية في قفصة لسنة 2008.⁵⁶

"في عام 2011، ثار الناس ضد مخلفات هذا النظام الفاسد. وتتمثل الخطوة التالية في تحديد أركان هذا النظام ومكافحته على وجه التحديد حيث يتواجد، وحتى إذا لم تعد حركة "مانيش مسامح" نشطة، فنحن بحاجة إلى مراقبة هذا النظام الفاسد وفهمه حتى نتخلص من الأوليغارشية."

يتضمن أحد الأمثلة عن الفساد الكبير سوء استخدام صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية (CDFMC) قبل وبعد

ثورة 2011.⁵⁷ في عهد بن علي، استخدمه رفاق الديكتاتور في أعمالهم الخاصة. بعد عام 2011، تواصل سوء استخدام صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية، لكن فرص الفساد تضاعفت لأن أكثر من 90 في المائة من أموال الصندوق متاحة الآن للمنطقة بأكملها، وليس فقط لمنطقة الحوض المنجمي.⁵⁸ تكمن المشكلة الطويلة الأمد التي تؤدي إلى تفاقم التهميش والفساد في قفصة في الأضرار التي لحقت بالبيئة والتي لم يتم تخفيفها بشكل ملموس من قبل الدولة أو شركة الفسفاط. تمكنت الصناعات الكيماوية من استنفاد موارد مياه قفصة إلى أدنى مستوياتها وتلويث المياه بشكل لا رجعة فيه، مما تسبب في انهيار إنتاج الفستق والتمر والرمان في واحة قفصة.⁵⁹

الفساد في قطاع الصحة العمومية

في ظل حكم بورقيبة، أنشأت تونس برنامج تأمين صحي وطني ونظاماً موثوقاً نسبياً من ثلاثة مستويات للعيادات الأولية ومستوى مكون من المستشفيات الجهوية ومستوى ثالث من المراكز الطبية الجامعية

55 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع علي الصويلحي.
56 في 31 ديسمبر 2018، أحالت هيئة الحقيقة والكرامة ملفات قضايا فساد إلى الدائرة المتخصصة بمحكمة قفصة؛ وشملت هذه القضايا 136 من الضحايا الذين تم تحديدهم والذين عانوا من وظائف غير موجودة في شركة فسفاط قفصة، ولكن إجراءات القضية لم تفضي قدماً. إريك جوب، "الحوض المنجمي يقفص بين أعمال الشغب والحركة الاجتماعية: معنى ودلالة حركة الاحتجاج في تونس بن علي"، أرفيف هال 2010، (halshs-00557826).

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/ملف/مؤشر/docid/557826/> Tunisia The Gafsa mining basin between Riots and Social Movement.pdf

57 في 15 ماي 2014، نشرت دائرة المحاسبات تقريراً عن المهمة المتعلقة بأنشطة صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية (RDFMC)، الذي تم إنشاؤه وفقاً لعقد تأسيسي في 28 نوفمبر 1991. وتكشف نتائج التقرير أن 97.6 كانت نسبة مئوية من رأس مال صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية من قبل شركة فسفاط قفصة وفق القانون عدد 92 المؤرخ في 2 أوت 1988، بعد تعديله بموجب القانون رقم 87 المؤرخ في 30 أكتوبر، 1995. على هذا النحو، كان صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية مصمماً على عدم المساهمة في تطوير ولائي قفصة والكاف، حيث تنفذ مشاريعه. ووجد تقرير دائرة الحسابات كذلك أنه من بين 123 مشروعاً في قفصة والكاف، التي خصصت لها صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية 23 مليون دينار، فشل 52 مشروعاً منذ عام 1991. وثق التقرير أوجه القصور في إدارة ملفات المشروع، بما في ذلك عدم التحقق من المساهمات، والتراخي في استرداد المساهمات، وعدم وجود مراقبة ميدانية. انظر تقرير بعثة دائرة المحاسبات، 15 ماي 2014، 499-477.

58 وفقاً للأمين العام لاتحاد العام التونسي للشغل، "حذرت قفصة من خطر إفلاس شركة قفصة للفسفات وطالبت بتسوية ديون الشركة التي تراكمت منذ عام 2016 لتقدر بـ 800 مليون دينار تونسي". أخبار الأعمال، 1 أكتوبر 2019.
59 تمكنت هيئة الحقيقة والكرامة من إحالة ملف قضية فساد مالي إلى دائرة متخصصة بمحكمة قفصة، مع وجود عدد غير معروف من الضحايا الذين يعانون من التلوث البيئي بسبب إنتاج الفسفاط، لكن التقرير النهائي لشركة TDC لم يقدم نتائج لهذا الغرض. انظر تقرير TDC النهائي "الملخص التنفيذي"، مايو 2019، 84.

المتخصصة. في عهد بن علي، ظهرت تصدعات في النظام بسبب الأزمة الاقتصادية في التسعينيات. لكن خيار توفير المزيد من التمويل العمومي للرعاية الصحية "تم تقليصه بسرعة من خلال التحرير الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الدوائر الحكومية كشرط للحصول على قروض بقيمة 386 مليون دولار.⁶⁰ من جانبه، شجع البنك الدولي دخول القطاع الخاص إلى نظام الرعاية الصحية العمومي المتاح.⁶¹ شجعت هذه التدابير التقشفية والخصخصة على ارتكاب الفساد وأدت إلى جعل نظام الرعاية الصحية "على وشك الانهيار".⁶²

أسس موظفو قطاع الصحة الشباب حركة تسمى "افصح مستشفى" (Balance Ton Hôpital). قال أحد قادتها، وهو طبيب يدعى جاد الهنشيري، للمركز الدولي للعدالة الانتقالية إن الفساد له جذور عميقة في كل من قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، لا سيما فيما يتعلق بالصفقات.⁶³ لكن الهنشيري ذكر سوء سلوك باعث على الانشغال ويمكن القول إنه متأث من اقتران الفساد، بإجراءات التفتيش التي فرضها صندوق النقد الدولي، وبالخصخصة التي وضعها البنك الدولي والتي أضعفت قطاع الرعاية الصحية بشدة في عهد بن علي:

يقوم بعض الأطباء بتعيين مواعيد لمرضى السرطان مع تأخير لمدة ستة أشهر من أجل دفعهم للذهاب إلى عيادة خاصة، حيث يستطيع الطبيب جني المزيد من الأموال مقابل تلك الإحالة. نظرًا لأن القانون يحظر العمل في كلا القطاعين، يسجل الطبيب من المستشفى العمومي المريض باسم طبيب في العيادة الخاصة ويأخذ الجميع حصته. يعاني القطاع الصحي من الفساد فيما يتعلق بالحصول على المواد الطبية من خلال المناقصات العامة، والتي نددت بها حركة الشباب إلى جانب البيروقراطية الثقيلة التي تعيق آليات الرقابة التابعة لوزارة الصحة.

برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي والفساد في قطاع الفلاحة

في عام 1999، عزز بن علي التهميش وأضفى عليه الطابع المؤسسي في المناطق التي تعتمد على الزراعة الريفية من خلال إصدار أوامر بإنشاء مجموعات للتنمية الفلاحية (GDAs)، والتي سمحت بدورها لجمعيات توزيع المياه بالتحكم في توزيع المياه لأغراض الري. نتج عن ذلك سوء إدارة وفساد.⁶⁴ كما أثار احتجاجات في المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال عدم دفع فواتير المياه.⁶⁵ لكن الفساد في توزيع المياه لم يحدث من فراغ. جاء التغيير في السياسات الزراعية في عهد بن علي من برامج التنمية التي يمولها البنك الدولي والتي "تفضل إعادة تخصيص الموارد للمناطق الساحلية على حساب المناطق الداخلية والزراعية".⁶⁶ وقد ترافق ذلك مع "عمليات التحرير التي عززت التنمية الزراعية الموجهة نحو التصدير ... المؤسسات الزراعية الكبرى والفلاحة السقوية".

في مدينة القيروان، لم يتم تفعيل عمل 13 مجموعة للتنمية الفلاحية تم إنشاؤها في ظل الديكتاتورية حتى عام 2015. ونتيجة لذلك، لم تتمكن المجتمعات من دفع تكاليف استخراج المياه، وكانت صيانة المرافق سيئة. تحدث المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع الناشطة مع البيئة ومكافحة الفساد إيمان نصر الله حول الحاجة إلى الشفافية والمساءلة والإصلاحات الشاملة في توزيع المياه الريفية.⁶⁷ حيث أكدت على أن هذه

60 حفاوة الراحي، "تونس المريضة: التقشف والمصالح المكتسبة تدمر الخدمات الصحية"، ميدل إيست آي، 11 أبريل 2017،

www.middleeasteye.net/news/sick-tunisia-austerity-and-vested-interests-health-services

61 سامح السحارتي وآخرون، دراسة قطاع الصحة في تونس (واشنطن العاصمة: مجموعة التنمية البشرية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، 2006)، [www.researchgate.net/publication/271217116 Tunisia Health Sector Study](http://www.researchgate.net/publication/271217116_Tunisia_Health_Sector_Study)

62 حفاوة الراحي، "تونس المريضة".

63 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع جاد الهنشيري.

64 المرسوم عدد 99-1819 بتاريخ 23 أوت 1999، "إقرار النظام الأساسي القياسي لمجموعات التنمية في قطاع الزراعة والثروة السمكية، أو الموافقة على إنشاء وحدات تنمية في قطاع الزراعة والثروة السمكية.

65 يطلب المزارعون، وكذلك الأسر الريفية، الحصول على المياه مجانًا ومن الدولة لإعادة الانخراط في إدارة موارد المياه التي تم نقلها إلى الجمعيات المائية، سواء مياه الشرب أو مياه الري. إن النزاعات والتعبئة المرتبطة بالمياه، والتي تتحدى انسحاب الدولة من إدارة الموارد المائية، تعبر عن ارتفاع الطلب على تقاسم أكثر إنصافًا للموارد المائية وبشكل أعم لظروف معيشية أفضل في المناطق الريفية. עליاء جانا، "الجنود الريفية والزراعية للثورة التونسية: عندما يهم الأمن الغذائي"، المجلة الدولية لعلم اجتماع الزراعة والغذاء 19، لا. 2 (2012): 201-213،

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01165135/document>

66 نازنين مشيري، "الكل في الأسرة: أتباع بن علي وتونس"، الجزيرة، 14 ماي 2014، www.aljazeera.com/blogs/africa/2014/03/98686.html

67 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع أمين نصر الله، 29 أوت 2019، في تونس العاصمة. نصر الله عضو سابق في جمعية التنمية

الفلاحية وناشط في المجتمع المدني في العديد من المجموعات ذات الصلة بالبيئة.

الإصلاحات يمكن أن تساعد في تحسين حياة سكان الريف في تونس الذين يعتمدون على الزراعة، لكن مكافحة الفساد على المستوى المحلي لن تكون كافية دون إعادة النظر في سياسات التنمية التي أدت إليها في المقام الأول. وفقاً لخبير اقتصادي درس تأثير السياسات الزراعية لبن علي، "تأتي المصادر الأساسية للطفرة الثورية [في المناطق الريفية] من الآثار الضارة لسياسات صندوق النقد الدولي والسياسات الليبرالية الجديدة المستوحاة من البنك الدولي على قدرة الناس على تأمين العمل اللائق وسبل العيش. في تونس، ساهمت عمليات إعادة الهيكلة الزراعية خلال العشرين سنة الماضية بشكل مهم في تأجيج الديناميات الثورية".⁶⁸

الحركات الاحتجاجية في جزيرة قرقنة والكامور ومطالبتها بـ "العمل والحرية والكرامة"

في عامي 2016 و2017، ظهرت حركتان منفصلتان لكنهما متشابهتان للغاية بقيادة الشباب في جزيرة قرقنة وفي جنوب تطاوين على التوالي. ركزت حركتا بتروفاك والكامور على شركتي النفط والغاز الرئيسيتين اللتين وجه إليهما أعضاء الحركتين مطالبهم بتوفير فرص العمل. ظهرت كلتا الحركتين بعد ست سنوات من قيام الشباب التونسيين الذين يسعون إلى الحصول على "العمل والحرية والكرامة الوطنية" بإسقاط الدكتاتورية وإشراك الشباب العاطلين عن العمل من نفس المناطق الفقيرة حيث بدأت الثورة. كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في قصة عن الكامور، أن مطلب الحركة بالتشغيل أساسي بطبعه وليس مطلباً جديداً:

يمثل المتظاهرون جيلاً جديداً من العمر نشأ في حرية نسبية، فقط لمواجهة احتمال البطالة الطويلة الأمد. يوجد عدد كبير من خريجي الجامعات، منظمين ومفصلين. وبما أنهم عاطلون جميعاً عن العمل، فقد قاموا بتشكيل حركة موحدة من المحتجين من مجموعة من البلدات والقرى في جميع أنحاء المنطقة.⁶⁹



أوضح أحمد السويسي، وهو أحد الناشطين الشباب البارزين في قرقنة، للمركز الدولي للعدالة الانتقالية أن الحركة الاحتجاجية بتروفاك "بدأت بمطالب أساسية، حيث طلبت من الشركة توفير فرص عمل والمساهمة في تنمية جزيرة قرقنة"، ثم تحولت إلى دعوات إلى محاسبة الشركة ومسؤوليها عن الفساد.⁷⁰ على غرار بتروفاك PETROFAC، استخدمت الحركة

شارك المتظاهرون الذين ينتمون إلى حركة كامور بقيادة الشباب في مسيرة مانيش مسامح في 13 مايو 2017، في كامور، تونس. (مانيش مسامح)

الاحتجاجية في الكامور التي يقودها الشباب حركة مباشرة للتعبير عن مطالبهم. لقد احتلوا وأغلقوا موقع إنتاج الغاز في وسط الصحراء. تزعم طارق حداد، المتحدث باسم حركة الكامور، المجموعة لإبرام اتفاق مع المسؤولين في جوان 2017 للنظر في مطالبهم المتعلقة بالتشغيل.⁷¹ لكن هذه المطالب، حسب الحركة،

68 جانا، "الجذور الريفية والزراعية".

69 كارلوتا جال، "شباب وعاطلون عن العمل، التونسيون يستعدون لثورة ثانية"، نيويورك تايمز، 27 ماي 2017، www.nytimes.com
2017/05/27/world/africa/unemployed-tunisians-revolution.html

70 مقابلة المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع أحمد السويسي، 9 سبتمبر 2019، في قرقنة. السويسي هو المنسق السابق لاتحاد المعطلين عن العمل فيقرقنة وعضو قيادي في اعتصامات بتروفاك.

71 فريدا دحماني، "تونس: اعتقال طارق حداد، الناطق الرسمي لتنسيقية الاعتصام في الكامور"، جون أفريك، 18 جويلية / تموز 2008، www.jeuneafrique.com/600903/politique/tunisie-arrestation-de-tarek-haddad-porte-parole-de-la-coordination-du-sit-in-del-kamour

تم تجاهلها، لذلك استمروا في احتجاجاتهم.⁷² اجتمع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ببعضهم، إلى جانب نشطاء آخرين وجماعات المجتمع المدني في المنطقة، في ديسمبر 2019 في تطاوين لمناقشة أشكال جبر الضرر التي قد تعالج المظالم المتعلقة بالتهميش والبطالة.

استنتاجات وتأمّلات

كشف الربيع العربي عما يمكن للشباب التونسي فعله عندما يصل القمع والفساد والبطالة والتهميش من حولهم إلى نقطة الانفجار. سيتصرف البعض بدافع اليأس، كما فعل محمد البوعزيزي عندما أضرم النار في جسده. آخرون سيدفعهم بأسهم كما غضبهم إلى الانضمام إلى الثورة. مارس الشباب التونسي في الآونة الأخيرة، حقه في التصويت ليس فقط لرفض رمز الفساد المرتبط بين علي، بل لانتخاب رئيس جديد، على الأقل، لا يرتبط بالديكتاتورية السابقة أو لا علاقة له بنخب الديكتاتورية الجديدة.⁷³ آخرون، مثل الشباب في الكامور، تعلموا من آثار الثورة وخلصوا إلى أن الاحتجاج فقط لا يؤدي مباشرة إلى العمل أو الكرامة.

يتفق النشطاء الشباب الذين شاركوا في مناقشات هذه الورقة على ضرورة المساءلة عن الفساد المرتكب في حقبة الديكتاتورية وإقامة العدالة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظامي حكم بورقيبة وبن علي. كما يتفقون على أن تدابير العدالة الانتقالية التي اتخذتها الدولة إلى حد الآن ليست كافية لتلبية احتياجات وتوقعات الشباب التونسي. إن التغلب على إفلات مرتكبي الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان من العقاب أمر مهم بالنسبة لهم، لكن العديد منهم تساءلوا أيضًا عما إذا كان هذا هو كل ما يمكن للعدالة الانتقالية أن تفعله.

فيما يتعلق بالفساد، يدرك بعض المشاركين في المناقشة (بما في ذلك كل من الناشطين ومسؤولي الدولة) أن الإصلاحات المؤسسية وآليات مراقبة مكافحة الفساد جزء أساسي من العدالة الانتقالية. وهم يدعون إدراج هذه الأنظمة في مؤسسات صنع السياسات التنظيمية والإدارية والاقتصادية وذات العلاقة بالصفقات في الدولة. بالنسبة للنشطاء الذين قادوا المعركة ضد مشروع قانون المصالحة الاقتصادية، فإن البحث عن الشفافية وتسمية أو فضح الأفراد الفاسدين أو حتى محاكمتهم هي أفعال لا غنى عنها. يعتقد آخرون أن هذه التكتيكات قد توقف مشروع القانون، أو تفتح محاكمة، أو حتى تؤدي إلى العقوبة، لكنها لن تمس الأسباب الجذرية للفساد. وهذا هو السبب في أن بعض النشطاء الذين شكوا "مانيش مسامح" صاروا لاحقًا جزءًا من تحالف مختلف يسمى فاش نستناو؟ (أو "ماذا ننتظر؟").⁷⁴

"لقد تحدثنا عن حقوق الإنسان والفساد لكننا لم نرجع إلى ما يغذي الفساد حقًا: السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبن علي والحبیب بورقيبة. من أجل محاربة الفساد، نحتاج إلى إعادة التفكير وإعادة هيكلة نموذج التنمية في تونس".

باعتبارها سؤال وحركة في نفس الوقت، قاومت "فاش نستناو" (ماذا ننتظر) تدابير التقشف التي طبقتها حكومة السبسي في عام 2018 كشرط للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي وتساءل عن سبب فرضها على التونسيين الذين يعانون بالفعل.⁷⁵

إن هذا التقاطع بين المساءلة عن الفساد والمطالبة بتغيير موال التنمية في تونس هو المجال الذي تلتقي فيه حركات الشباب مثل "مانيش مسامح" مع احتجاجات بتروفاك والكامور وكذلك مع حركة "فاش نستناو". يعتبر هذا التداخل فعليًا ورمزيًا. وكما بين وصف أحد الاحتجاجات العديدة التي قادها الشباب، "حمل المتظاهرون في الكامور لافتات "مانيش مسامح"، في حين هُتفت شعارات ضد الشركات متعددة الجنسيات في تطاوين في مظاهرات مناهضة لقانون العفو".⁷⁶

72 وفقًا للاتفاقية المبرمة بين الحكومة والمتظاهرين، ستوفر الحكومة فرص عمل لـ 1400 شاب في المنطقة، وتستثمر 80 مليون دينار تونسي (حوالي 29 مليون دولار أمريكي) في صندوق التنمية الجهوية، وتوظف 500 خريج عاطل عن العمل في حماية البيئة الجهوية وتدريب 500 من الخريجين العاطلين عن العمل في مجال الأنشطة البترولية مع منحهم 500 دينار خلال تدريبهم، مع تقدير الحكومة أن هذا سيوظف حوالي 70 بالمائة من شباب محافظة تطاوين. "دحمانى، تونس".

73 سعيد ينتخب رئيسًا لتونس من قبل تيار الشباب، "الشرق الأوسط"، 15 أكتوبر 2019، <https://aawsat.com/english/home/article/1946246/saied-elected-tunisia-president-youth-vote>

74 لمعرفة المزيد عن "فاش نستناو"، انظر إيناس محمود، "التونسيون مقابل صندوق النقد الدولي"، النقد السياسي، 5 فيفري 2018، <http://politicalcritique.org/world/2018/tunisians-versus-the-imf>

75 إيناس محمود، "التونسيون يعارضون صندوق النقد الدولي"، الديمقراطية المفتوحة، 24 جانفي 2018، انظر الرابط التالي: www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/tunisia-rise-up-against-imf/

76 إيناس محمود، "الثورة تونس القادمة"، جاكوبان، 17 فيفري 2018، www.jacobinmag.com/2018/02/tunisias-next-revolution

أين ينبغي أن يتجاوز نشاط الشباب هذا التقاطع؟ لاحظت ليلي الرياحي قائلة "لقد تحدثنا عن حقوق الإنسان والفساد لكننا لم نرجع إلى ما يغذي الفساد حقاً وهي: السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبن علي والحبيب بورقيبة. من أجل محاربة الفساد، نحتاج إلى إعادة التفكير وإعادة هيكلة منوال التنمية في تونس."⁷⁷ حتى هيئة الحقيقة والكرامة تدرك ذلك. في عام 2019، دعت رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة صندوق النقد الدولي إلى الاعتذار عن فرض سياسات اقتصادية مكنت، وفقاً للهيئة، الفساد وتسببت في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الحقبة الديكتاتورية.⁷⁸

شغل، حرية، كرامة وطنية
طموح شباب تونس، لا يقف عند
المسائلة من أجل الفساد

توجد وحدة بين الناشطين الشباب عندما يتعلق الأمر بالمطالبة بالمساءلة عن الفساد. لكن يوجد أيضاً فهم ناشئ ومشترك مفاده أن القضاء على الفساد يتطلب رفض منوال تونس للتنمية الاقتصادية الذي لا يزال مستمرًا إلى حد الآن، بعد مضي سنوات على زوال الديكتاتورية التي ولدته.

77 المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "ثورة لم تكتمل: معالجة الفساد في تونس"، 25 جويلية 2019، www.ictj.org/news/unfinished-revolution-tackling-corruption-tunisia

78 ألفة بلحسين، "هيئة الحقيقة والكرامة التونسية ضد فرنسا وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، JusticeInfo.net, September 3, 2019, www.justiceinfo.net/en/truth-commissions/42302-tunisia-truth-commission-vs-france-imf-world-bank.html

شكر وتقدير

يعبّر المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) عن شكره لدعم منظّمة المجتمع المنفتح (OSF)، التي مولت [جزئيًا] هذا المنشور. كما يعبّر المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) ومؤلفو ورقة الإحاطة عن امتنانهم لكلّ الذين شاركوا بسخاء وقتهم لإجراء مقابلة مع مستشار المركز الدولي للعدالة الانتقالية هيثم قاسمي والمنظمات التي ساهمت في المناقشات لأجل هذه الورقة.